

الهدف كان العراق وليس النظام

خبر الله خير الله
إعلامي لبناني



في مثل هذه الأيام، كان الجيش الأميركي يزحف، انطلاقاً من الجنوب، في اتجاه بغداد التي دخلها في التاسع من نيسان - أبريل 2003. دخلت المنطقة يومذاك مرحلة جديدة، هي مرحلة بداية الزلزال العراقي الذي لا تزال تفاعلاته مستمرة إلى اليوم على غير صعيد، بما في ذلك العراق نفسه وكل المنطقة المحيطة به، خصوصاً منطقة الخليج العربي ومنطقة الهلال الخصيب الممتدة من العراق إلى فلسطين، مروراً بسوريا ولبنان.

شاهد العالم التغييرات التي حصلت على الأرض منذ العام 2003. تأكد العالم وقتذاك أن إيران كانت الشريك الفعلي في الحرب الأميركية على العراق، خصوصاً بعدما تبين أنها خرجت، أقله في المدى القصير، الطرف الوحيد المنتصر في هذه الحرب التي قتل فيها الآلاف الجنود الأميركيين وكلفت الخزينة الأميركية تريليونات الدولارات. (يساوي التريلون ألف مليار دولار).

ما يثير الحيرة إلى اليوم، لماذا صدر القرار الأميركي باحتلال العراق في أعقاب "غزوتي واشنطن ونيويورك" اللتين شنتهما تنظيم "القاعدة" الذي كان يتزعمه أسامة بن لادن في الحادي عشر من أيلول - سبتمبر 2001؟

من مسؤولة "الغزوتين". طالب بول ولفوويتز، نائب وزير الدفاع الأميركي، في الاجتماع الأول الذي انعقد على مستوى كبار المسؤولين برئاسة جورج بوش الابن بالرد على "الغزوتين" في العراق. كان ذلك الاجتماع في منتجع كامب ديفيد. تولى كولن باول، وزير الخارجية آنذاك إسكات ولفوويتز مؤكداً له أن لا معلومات لدى الإدارة الأميركية عن أي علاقة بين صدام حسين و"القاعدة". لكن ولفوويتز، أصر على موقفه.

بعد انقضاء الاجتماع، سئل نائب وزير الدفاع، وكان من غلاة المحافظين الجدد في إدارة بوش الابن، عن السبب الذي دفعه إلى التركيز على العراق، علماً أن قيادة "القاعدة" في أفغانستان كانت تحت حكم طالبان، أجاب بالحرف الواحد: "زرت البذور"، أي أنه أسس لعملية الإحتياج العسكري للعراق. هذا ما نشرته مجلة "فانيتي فير" في تقرير طويل عن مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 والقرارات التي اتخذت في تلك المرحلة والتي غيرت وجه العالم بما في ذلك إجراءات السفر داخل الولايات المتحدة وخارجها.

الخلاصة التي يمكن الخروج بها بعد كل تلك السنوات التي مرت على دخول الأميركيين إلى بغداد سعياً لإقامة نظام مستحيلة، أن الهدف كان العراق وليس النظام

لا يزال السؤال - اللغز، لماذا قرار اجتياح العراق؟ كان الجواب، وقتذاك، أن لا بد من التخلص من النظام الذي قهر العراقيين، لا شك أن النظام العراقي كان دكتاتورياً، ولكن ما الفارق بينه وبين النظام السوري؟ الأهم من ذلك، ما الفارق بينه وبين النظام في إيران الذي على يديه دماء مئات الأميركيين، بدءاً بعملية نسف سفارة الولايات المتحدة في بيروت في نيسان - أبريل من العام 1983، ثم مقر المارينز قرب مطار بيروت في تشرين الأول - أكتوبر 1983 من تلك السنة أيضاً؟

أكثر من ذلك، كيف تذهب الولايات المتحدة إلى حرب في العراق في وقت كان جيشها منشغلاً بأفغانستان بحثاً عن "القاعدة"؟

وقبائديها على رأسهم بن لادن؟ لا تزال أميركا تعاني إلى الآن من حرب أفغانستان التي لم تستطع وضع نهاية لها. الدليل على ذلك، أنها مضطرة في السنة 2020 إلى توقيع اتفاق مع طالبان، وهو اتفاق بطعم الهزيمة. يجد وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو نفسه مضطراً هذه الأيام للذهاب إلى كابول لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الاتفاق مع طالبان التي حمت أسامة بن لادن، ووفرت له كل ما يحتاجه من أجل الإعداد لـ "غزوتي واشنطن". إنه قرار أميركي محير بالفعل، لكن الخلاصة التي يمكن الخروج بها بعد كل تلك السنوات التي مرت على دخول الأميركيين إلى بغداد سعياً لإقامة نظام جديد، وهو ما تبين أنه مهمة مستحيلة، أن الهدف كان العراق وليس النظام. لو لم يكن الأمر كذلك، كيف كان يمكن لدولة مثل الولايات المتحدة، تعتبر القوة العظمى الوحيدة في العالم، خوض مغامرة من نوع احتلال العراق من دون أن تكون قد أعدت نفسها لمرحلة ما بعد الإحتلال؟ الأسوأ من ذلك كله، أن الطفل كان يعرف أن احتلال العراق بالطريقة التي حصلت كانت تعني تقديم البلد على صحن من فضة إلى إيران من جهة، والإخلال بالتوازن الإقليمي على كل صعيد ومجال من جهة أخرى.

ما استتبع الإحتلال الأميركي كان قيام نظام عراقي غير قابل للحياة، خصوصاً في ظل تهيمش السنة العرب عن سابق تصور وتصميم وإعطاء الكرد وعوداً غير قابلة للتطبيق. مع مرور الوقت، أي مرور سبعة عشر عاماً على إسقاط تمثال صدام حسين في بغداد، بدأ يتكشف أن المطلوب في كل وقت كان الإنتهاء من العراق. لم يكن النظام والكلاد عن امتلاكه أسلحة للدمار الشامل، بينها أسلحة كيميائية، سوى حجج واهية لتحقيق هدف معين اسمه العراق.

في 2020، تكتشف أميركا الحاجة إلى العراق الذي عاد يقاوم إيران من منطلق أن النزعة الوطنية العربية ما زالت تجمع بين معظم العراقيين، بمن في ذلك الشيعة. هل باتت واشنطن تمتلك رؤية أكثر وضوحاً لما يمكن أن تقوم به في العراق، تفادياً لاستمرار المشروع التوسعي الإيراني الذي بدأت تعرف الآن أنه موجهٌ ضدها أصلاً؟ الأهم من ذلك كله هل يمكن إعادة تركيب العراق بعد كل هذا التفكك والتحلل الذي أصاب النسيج الاجتماعي الذي صار التخلف من أهم ميزاتة؟ كل ما يمكن قوله، أنه بات معروفاً ما حل بالعراق، وما الهدف من احتلاله، لكن السؤال - اللغز ما زال لغزاً.

يظل العراق ملفاً مغلقاً

فاروق يوسف
كاتب عراقي



في أوقات سابقة كان رئيس الوزراء في العراق يتخّم اختياره بناء على تسوية أميركية - إيرانية. الآن تبدو تلك التسوية أشبه بالعقدة المستعصية على الحل. وهو ما يمكن أن يشكل مؤشراً على واحد من أمرين.

إما أن تكون الدروب الخفية التي كانت مفتوحة بين الطرفين قد أغلقت بما يدفع بالطرفين إلى التصرف بطريقة يغب عليها طابع التعجيز، أو أن يكون الطرفان قد اهتديا إلى مستوى جديد من التفاهات العاجلة، صار الاتفاق على إقامة حكومة جديدة في العراق بموجبها مسألة ثانوية.

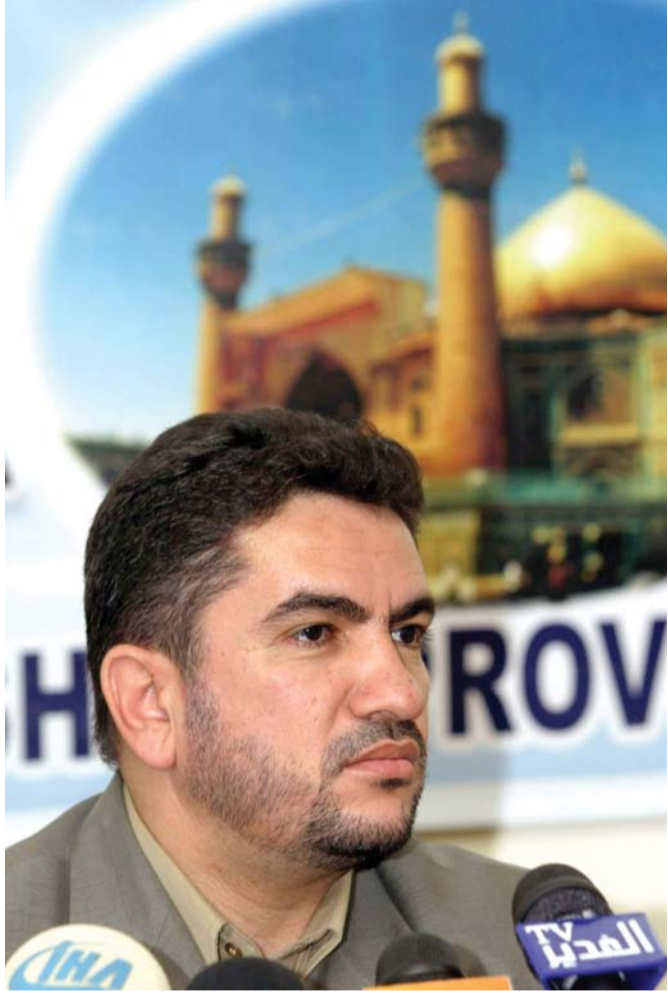
ولأن الأحزاب العراقية، جميعها من غير استثناء، تحسب على إيران فإن عجزها عن فرض مرشح يتم التوافق عليه لا يمكن اعتباره إلا دليلاً على ضعف المرجعية السياسية التي تستند إليها. سيُقال إن الأمر ترك لأول مرة للعراقيين وفسلوا فيه. ذلك صحيح إلى حد كبير. فرؤساء الحكومات السابقة لم يتم اختيارهم لأن تلك الأحزاب فرضت إرادتها، بل إنهم اختيروا بعد أن منحوا بطاقة خضراء تسمح لهم بتخطي الخطوط الحمراء التي فرضها الشريكان الإيراني والأميركي.

لكن بعد استقالة عادل عبدالمهدي تحت ضغوط شعبية، صار واضحاً أن أي مرشح لمنصب رئاسة الحكومة ستكون حظوظه قليلة لا بسبب اعتراض الشعب عليه بل بسبب تعارض المصالح بين الأحزاب وبالأخص تلك التي تزعم أنها تمثل المكون الشيعي.

الإختلاف في المصالح الحزبية لا يعني اختلافاً على البرنامج السياسي والخدمني للحكومة. فذلك البرنامج هو آخر ما تفكر فيه الأحزاب التي تدرك أن وجوده لا يمكن أن يلحق ضرراً بمصالحها. وفي كل الأحوال فإن كل الحكومات السابقة لم تطرح برنامجاً سياسياً واقصداً واضحاً لا شيء إلا لأن إيرادات العراق المالية الهائلة ليست مخصصة لمثل ذلك النوع من السكوك. ذلك ما يمكن تلمسه واقعياً.

فقطاعات الصحة والتعليم والكهرباء والمواصلات والثقافة وسواها بقيت على حالها كما لو أن العراق لم يغير بعد حروبه. مشاهد الانهيار الشامل لا تزال قائمة بمعزل عن ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها. فكل ما يدخل إلى العراق من أموال يذهب مباشرة إلى ثقب أسود يبتلعه ولسان حاله يقول "هل من مزيد".

لذلك فقد كانت الأحزاب مطمئنة إلى الوصفة الأميركية - الإيرانية. من



بالنسبة للعراقيين من الولاة الإيراني. فالأمران متشابهاً من جهة الحرص على تثبيت الأمر الواقع الذي فرضه الإحتلال. بالنسبة للشريكين فإن سلطة الأمر الواقع تقع فوق كل السلطات.

ذلك يعني أن العراق بشعبه ودولته ومصيره ومستقبل أجياله سيظل ملفاً مغلقاً.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تونس: معضلة النظام في مواجهة اكتساح كورونا

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي



المعضلة الأساسية التي تواجهها غالبية حكومات العالم في محاربة فيروس كورونا أن مكافحته تفرض معادلات اقتصادية واجتماعية صعبة قد تنوء بحملها القوى العظمى، ناهيك عن الدول الفقيرة والضعيفة. معضلة هذا الفيروس أن حربه لا تسمح بانصاف الحلول، وأن مجابهته تقتضي تحميتاً ضدية وخيارات بين السبب والأسوأ، فأما الخسائر المالية الكبرى وإما الفاجعة الصحية، وإما التضحية الجماعية بجزء كبير من الموارد الاقتصادية والفرص الاستثمارية، وإما السقوط في المأساة الإنسانية الكبرى حيث يصبح تعداد الموتى والجرحى بالمئات يوماً.

ما يُحسب للدولة التونسية خلال هذه الفترة أنها لم تردّد لحظة واحدة في قبول مبدأ تحمل الفاتورة الاقتصادية والمالية الصعبة في مقابل تأمين الحد الأدنى من مقومات المحافظة على حياة التونسيين. وما يُحسب لها أيضاً سرعة استيعابها للدرس المؤلمة القادمة من إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة، حيث أفضى الإستهتار الرسمي والشعبي إلى واحدة من أفدح قصص الهلاك الجماعي في أوروبا وأميركا. ولكن، الإشكال العميق كامن في ضياع أسبقية الخطوات المنجزة والمقررة من قبل الدولة التونسية، بفعل قلة وعي قطاعات من الشعب التونسي، وعدم تمظهرها الحقيقي لخطورة الوباء ومحدودية قدرات الدولة التونسية على استيعاب أرقام كبيرة من المصابين وأرقام أكبر من طلبات التحاليل الطبية.

فلمن كان مدار الاستباق الانتصار في معركة الزمن والتكلفة البشرية، فإن هذا الاستحقاق يتلاشى بفعل تلكس الوعي الضارب بأطنايه في شرائح مهمة في المجتمع، لم تدرك بعد أن الوطن سفينة واحدة إن غرقت لن ينجو أعلاها وإن نجت لن يسطنئ أسفلها من نعمة النجاة.

الدولة التونسية تدفع فاتورة انخراطها في نظام سياسي هجين لا يؤهلها لاتخاذ القرار بسلاسة، ناهيك عن تأمين المواجهة اللازمة ضد وباء كورونا، وفاتورة تلاشي الصلاحيات والسلطات بين الرئاسة والحكومة والبرلمان

فرض على تونس، حكومة وشعباً، خوض حرب ضروس ضد كورونا وهي على خط دفاعها الأخير، فالعشرية الأخيرة تم استهلاكها في مطالبات مشطاة والاقتصاد التونسي يُعاني من أزمتها هيكلية كبرى تبدأ من استعصاء خلق الثروة، ولا تنتهي عند الاعتماد على مقاربي التداين من المؤسسات النقدية الكبرى. وإن لم تختر تونس زمان الحرب ولا عدوها ولا جغرافية الصراع، فقد جاز لها أن تختار أداتها ورجالها ونساعها، وهنا تكمن أهمية الوعي كحارس لبوابة البلاد والتضامن الاجتماعي كعمود خيمة المواجهة والحجر الصحي المعزز بنشر قوات الجيش كآثر حلول الطباعة المجتمعية.

تضاف لكل ما سبق، ضرورة الانتباه إلى 3 مؤشرات خطيرة في المواجهة مع كورونا. أولها فوضى الخطاب الصحي وهي فوضى ساهم فيها الإعلام المنقلب للأسف حيث يُقدم الميكروفون لكل من هب ودب للإفتاء في الوضع الطبي. ثانيها الفوضى القائمة بين السلطات المركزية والجهوية وهو ما أشار إليه الرئيس قيس سعيد خلال خطابه الأخير، فالكثير من القرارات الجهوية تم اتخاذها دون عودة إلى السلطات المركزية، والكثير من القرارات المركزية وجدت السلطات صعوبات في إنفاذها على الدوائر القريبة المحلية.

ثالثها حالة التجاذب الواضحة بين رأسي السلطة في البلاد، أي التشريعية والتنفيذية، في عدة مسائل تبدأ من مسألة اتخاذ القرار في القضايا الحيوية، ولا تنتهي عند طلب الحكومة من البرلمان الإنزيم بالعمل بالمراسيم، وهو الأمر الذي تم رفضه من قبل عدد من النواب.

من الواضح أن الدولة التونسية

مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk